



## مدير بيئة بابل: لا وجود لأي إشعاع . والتلوّث مصدره معامل الطابوق

بابل / إقبال محمد



أكد مدير بيئّة بابل عباس خضير عباس أن دائرته لم تلاحظ أو تسجّل أي مستوى إشعاعي في المحافظة وان معامل الطابوق مخالفة موقعيًا للمحددات البيئية وتم تخصيص مبلغ من الميزانية لمشروع الحزام الأخضر لعام ٢٠١١ وما زال منع الفرق البيئية لدخول مجمعات ومشاريع الماء مستمرا .



وأشار عباس إلى أن دائرته تعاني من جميع الملوثات بأنواعها الموجودة على مستوى العراق والعالم من ملوثات الهواء والتربة والماء إضافة إلى التلوّث الإشعاعي، نحن كدائرة بيئة ووزارة لدينا متابعة ومراقبة وكشف لما يحصل بالتجاوز على البيئية . وتم تشكيل فريق بإشراف مكتب المحافظ مكون من الهيئة الوطنية للسيطرة على المصادر المشعة ومديرية بيئة بابل ومكتب المحافظ إضافة إلى الجهات الساندة سواء الجيش أو الشرطة لإجراء مسح كامل للتلوّث الإشعاعي على مستوى المحافظة وتمت المباشرة بالعمل ابتداء من جنوب محافظة بابل من قضاء الهاشمية ونواحيه وانتهاء بشمال محافظة بابل ، وإن المسح الإشعاعي مستمر من مركز الحلة ومنطقة السياحي والكفل والمحاولين والنيل وجبلة وستنجد إلى المناطق الساخنة والمنشآت العسكرية السابقة مثل منشأة حطين والغرقاع التي تم إجراء الفحص عليها أكثر من مرة وتم تشكيل فرق وإجراء مسوحات ميدانية في المنشآت العسكرية المنحلة ، ولكن لم نصل إلى حد معين ونلاقي صعوبات في إجراء المسوحات بسبب الوضع الأمني، وبعد الجهود المبذولة من قبل المحافظة والجهات المهنية سوف يتم تأمين هذه المناطق لإكمال المسح الإشعاعي والمسوحات الميدانية للفرق البيئية وإجراء مسوحات للمواقع المتروكة مديرية بيئة بابل بخصوص السيطرة على هذه الملوثات ، وإن هذه المعامل مشمولة بالترحيل إلى مواقع بديلة ، أما بالنسبة إلى معامل المحاولين تم الحصول على الموافقات الأصولية على ترحيلها إلى منطقة العبارة والفندية ، ولكن هناك شكوى من الأهالي وتوقف الآن والتوجه الأخير من قبل السيد المحافظ على إلغاء الموافقات بسبب التصميم الجديد لمدينة الحلة الذي يتعارض مع إقامة هذه المعامل في المنطقة المخصصة لها وهناك معامل في منطقة أبو سميح هذه



القرن الماضي والتلوّث الناتج منها كثير وذلك بسبب عدم التزام أصحاب المعامل بالتشغيل الصحيح لمنظومات الحرق ، وهناك متابعات مستمرة من قبل كادر مديرية بيئة بابل بخصوص السيطرة على هذه الملوثات ، وإن هذه المعامل مشمولة بالترحيل إلى مواقع بديلة ، أما بالنسبة إلى معامل المحاولين تم الحصول على الموافقات الأصولية على ترحيلها إلى منطقة العبارة والفندية ، ولكن هناك شكوى من الأهالي وتوقف الآن والتوجه الأخير من قبل السيد المحافظ على إلغاء الموافقات بسبب التصميم الجديد لمدينة الحلة الذي يتعارض مع إقامة هذه المعامل في المنطقة المخصصة لها وهناك معامل في منطقة أبو سميح هذه

تجاوزا كبيرا في السنوات الثلاث وعدها ١٢ معملا والكشوفات مستمرة أيضا لمتابعة مقدار التلوّث الناتج عنها ، إذا تم التشغيل الصحيح لمنظومات الحرق فيها ، ولدينا في مديرية بيئة بابل محطات لمراقبة تلوّث الهواء لاحتضنا هناك ارتفاعات في تراكيز معينة خارج أو أعلى من الحدود المسموح بها ضمن المحددات لمنظمة الصحة العالمية ، وهذا نتيجة لما نشاهده من تجاوز من قبل معامل الطابوق أو المنشآت الصناعية إضافة إلى كور الطابوق الموجودة في ابراهيم الخليل التي تعتبر من الملوثات الرئيسية للهواء . وعن استخدام النفط الأسود من قبل أصحاب الأفران أكد عباس أن هناك

## عين

عبد الخالق كيظان

### ليس دفاعاً عن الجبوري

بدأ الإعلام العراقي يصف السيد علي الشلاه بـ "المقرب من رئيس الوزراء"، ومثل هذه الجملة تعني في عراق اليوم الشيء الكثير، خاصة بالنسبة لمنصب بدأ يصبح شيئاً فشيئاً مغلقاً على مجموعة معينة من "المقربين" الذين يقودون البلد ويخططون لسياساته برمتها. ولأن السيد الشلاه "مقرب" اليوم من رئيس الوزراء تصبح تصريحاته الصحافية، وما أكثرها، تمثل بشكل أو بآخر، تصورات مكتب رئيس الوزراء. وأخر هذه التصريحات ما خصّ الموقف، موقف كتلة دولة القانون الحاكمة، من السيد سليم الجبوري، عضو البرلمان العراقي.

السيد الجبوري، المعروف باتزائه في إطلاق التصريحات، وخاصة إبان الحرب الطائفية، لم يقل كُفراً عندما وجه نقداً إلى ائتلاف دولة القانون. فهذا الائتلاف يقود العراق اليوم، وهو، شاء أو أبى، معرض لسهام النقد من مختلف الأحزاب. ومن الإعلام، ومن الكتل المشاركة في العملية السياسية وغير المشاركة أيضاً. يقبول دولة القانون أن تصدى لقيادة البلد فإنها قبلت ضمناً بأنها ستكون في مركز الضوء، ما يعني أن النقد سيوجه إليها في كل صغيرة وكبيرة. ولو تصدّت أي كتلة أخرى للسلطة في العراق فإنها ستلاقي الوضع ذاته، فما الجديد حتى تتورث ثائرة السيد علي الشلاه، المقرب من رئيس الوزراء، ويطالب بإدخال السيد الجبوري في قفص المجرمين؟ وما الذي قاله السيد سليم الجبوري ليستحق أن يشمل به إرهاب التي يهدوننا بها؟ تعالوا نقرأ تصريحات الجبوري: "عد السيد سليم الجبوري ائتلاف دولة القانون بأنه نكث بالالتزامات التي تعهد بتفويضها، فيما وصف البرلمان الحالي بأنه وكان فيه عقم تشريعي وليس هناك إلا ٤٠ حكماً تشريعياً لا يكاد يذكر في أهميته، كما نذكر أن تحالف الوسط سيقف ضد الإرهاب وضد الإحرام والغاسدين والدكتاتورية وامن أمن به، سيمضي فيه كسبيل يشعر به لخالص البلد وإنقاده ممّا فيه اليوم من مصائب ومشاكل للأسف عجز البعض عن تلتبئها رغم انه في كتلة كبيرة وبرغم أن المناصب السياسية والسيادية أوسدت إليه..."

ومن وجهة نظر شخصية محض، لا أرى في هذه التصريحات ما يستوجب أن تتورث ثائرة المقربين من السيد رئيس الوزراء ليخرج علينا أحدهم بتهديدات صريحة لنائب في البرلمان يحظى بسبعة طيبة في الأوساط السياسية، وهو يرأس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي، ولا أدري كيف سمح هذا البرلمان، ويملك ائتلاف دولة القانون فيه عدداً كبيراً من الأصوات، لمتهم بـ "الإرهاب" بأن يفود مثل هذه اللجنة المهمة والحساسة، أم أن الأمر لا يعدو كونه "صفقة" أخرى "خربت" مثل غيرها من صفقات؟ نقول "خربت" حتى لا نقول "نكث العهد" بلغة الجبوري فتعرض لما تعرض إليه. ولكن مهلاً، ألم يتحدث قادة كتل كبار باللغة ذاتها في الأسابيع الماضية؟ أرجعوا إلى تصريحات الزعماء: إيداع علاوي، مسعود بارزاني، عمار الحكيم، عادل عبد المهدي، طارق الهاشمي، صالح المطلك، أسامة النجيفي، برهم صالح... الخ، وستجدون فيها جملاً كثيرة من هذا النوع، ومع ذلك، فإن السيد الشلاه، المقرب من السيد رئيس الوزراء، لم يرفع صوته مهتداً هؤلاء القادة بـ ٤ إرهاب.. لماذا؟

وبعيداً عن منطق السيد علي الشلاه، المقرب من رئيس الوزراء، أقول بصق: إن تصريحات السيد سليم الجبوري هي محاولة جادة لإنارة الطريق لمن يعتقد أن دورة الزمان توقفت وأنه غمنا ثم يريده فلم يعد يستمع لنصح من شريك... أو ناقد... أو حتى من عدو!

## الصحة تخصص ١٠٧١ درجة وظيفية لملاك صحة نينوى

الموصل / نورث شمدين

السابقة، وكذلك خريجو كليات ومعاهد التمريض، وإن لهؤلاء الأولوية في التعيين. وتابع مدير الصحة: "هناك آخرون أيضاً مشمولون بالتعيين وهم خريجو السنوات السابقة من المعاهد الطبية التقنية للأقسام الصحية المختلفة كصحة المجتمع والكلية الصناعية وإنعاش القلب والتحليلات المرضية والتخدير والصيدلة وفاحصي البصر وتقني الأطراف الصناعية والمعالجين الطبيعيين، وكذلك خريجي كليات العلوم بغرور الكيمياء والفيزياء والبيولوجي". وأشار دكتور صلاح الدين إلى أنه وبسبب وجود نقص

في الكادر النسوي، فقد تم تخصيص نسبة القبول للكوار التمريضية النسوية في دائرة صحة نينوى بحدود ٨٠٪. وبين مصدر في دائرة صحة نينوى أن الدرجات الوظيفية وزعت على مركز مدينة الموصل بمعدل ١٠٦ درجات وظيفية لكل مستشفى سعة ٤٠٠ سرير، ولقضاء الموصل ٤٨٨ درجة وظيفية، ووزعت الدرجات على الأقسية والنواحي بمعدل ١٢٧ لقضاء تلعفر، و ١٦ لقضاء الشيوخان، و٤٤ لقضاء العجاج، و٨٥ لقضاء الحمدانية، و٧٩ لقضاء سنجار، و٦٣ لقضاء تكليف، و٣٠ لقضاء مخمور، و١٩ لقضاء الحضر، و٥١

لناحية القيارة. وبمخصص هذه الدرجات تكون صحة نينوى هي ثاني دائرة حكومية في نينوى من حيث عدد التوظيف بعد مديرية تربية نينوى، ومع ذلك يشير موظفون مطعون في كلا الدائرتين إلى الحاجة الماسة إلى تخصيص المزيد من الدرجات، ولا سيما أن هناك توسعا مستمرا في الخدمات التي يقدمها كل منها. ففي نينوى يتم تشييد نحو سبعة مستشفيات في الوقت الحالي، عدد منها تنفذه شركات استثمارية وأخرى مشاريع تنفذ عن خطط وضعت في سنوات سابقة، مع عدد من المراكز الصحية في مختلف مناطق المحافظة.

## أنقذوا تصميم مدينة بغداد من التخريب

أهالي سكنة المنصور وزيونة والسيدية والإعلام

من المؤسف حقا أن تتغاضى أمانة بغداد عن الأمانة التي بعهدتها وهي المحافظة على تصميم بغداد وجمال بغداد وهذه جريمة بحق بغداد الجميلة ولا نعرف سببا لهذا التغاضي عن محاسبة تجار العقارات الذين لا يزالون يخربون تصميم مدينتنا الغالية بدون رحمة فأخذوا (يشطرون الأراضي في مناطق بغداد مثل المنصور والبرموك والسيدية وزيونة وغيرها إلى مساحات صغيرة لبناء دور بائسة للغاية منها الريح السريع وليس بهدف حل أزمة السكن ومعالجتها،بدليل قاطع أن كل الذين يقومون بهذا التخريب هم من أصحاب الأموال والعقارات والذين لا هم لهم سوى الربح السريع من المال على حساب كل القيم،ودليل قاطع على كتب من يدافعون عن التخريب هذا بحجة معالجة مشكلة السكن هو أن الذي يملك ثمن سعر أرض مساحة صغيرة كما في أمانه يستطيع شراء دار كاملة وبطابقين وبمساحة لا تقل عن (٢٠٠ م) بمناطق قريبة من كثير من تلك الأحياء. لقد أخذ هؤلاء يبيعون قطع الأراضي بمساحات (٤٠ م و ٥٠ م و ٧٥ م و ١٠٠ م) بأسعار خيالية فاقوا مثلا بنشاط الأرض ذات (٤٠٠ م) المخصصة بالتصميم لسكن عائلة واحدة إلى سكن أكثر من عائلة بواقع (٥٠ م) وتشظير القطعة ذات مساحة (٣٠٠ م) المخصصة إلى عائلة واحدة إلى سكن ثلاث أو أربع عوائل. إنها كاترارة وتخريب للمنظومات الخدمية) بأعناق الشرفاء والله العظيم وهذا ما يحصل الآن وما سببه هذا العمل التخريبي لكثير من الأحياء السكنية شحة الماء بحيث لا يستطيع الساكنون المجاورون لهذه التجاوزات من الحصول على ماء الإسالة حتى في حالة استخدام مضخات الماء إلا بعد الثانية بعد منتصف الليل ناهيك عن انفجارمحولات الكهرباء المستمر التي لا تستوعب أحمال الطاقة الكهربائية المضاعفة على مصدر الطاقة الرئيسي المحسوب ضمن التصميم الأساسي لأحياء السكنية. إن السكوت عن التدمير للتصميم الأساسي لبغداد جريمة يستحق الساكنون عنها إحتالهم إلى القضاء لنبالوا جزماءه العالل بسبب تغاضيهن عن هذا التخريب... والله ولي التوفيق.

أهالي سكنة المنصور وزيونة والسيدية والإعلام

## ردود واجبات

م / طلب مواطنة

٤. تليغت الموما إليها بمضمون القرار واستلمت نسخة منه بتاريخ ٤ / ٥ / ٢٠١٠ يحق لها تقديم طلب اعتراض على القرار المذكور مشفوعاً بأدلة إثبات جديدة مدة أقصاها (٣٠)ثلاثون من تاريخ التبليغ. ٥. لم تتقدم بطلب الاعتراض ضمن المدة القانونية ٦. سوف تتخذ الإجراءات الأصولية بإصدار أمر إداري باعتبار إعادة تعيينها حسب قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل. وتستمر بوظيفتها وفقاً لذلك بدلاً من قانون إعادة المفضولين السياسيين أعلاه. وذلك استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٠ المبلغ إلينا بإععام الأمانة العامة لمجلس الوزراء - دائرة شؤون مجلس الوزراء العدد ش / ز / ١٠ / ١ / إعدام ١٤٨٢٩ في ٢٩ / ٤ / ٢٠١٠. ٢. أصدرت لجنة التحقق أعلاه قرارها المرقم ٢٠١٠ / ٦٩٦٥ / ٣ / ٢٩ في ٢٩ / ٢ / ٢٠١٠ يقضي عدم شمولها بأحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وتعليماته النافذة.

## مديرية تربية كربلاء رجاء

عملت مديرية تربية كربلاء مشكورة على كسر الروتين عند مراجعة المواطنين للمديرية لانجاز معاملة ما وذلك من خلال تخصيص قاعة تحتوي على مجموعة شبابيك وما على المراجع إلا تسليم معاملته للموظف المختص في الشباك الخاص بمعاملته ، لكن ما يسجل على هذه الطريقة هو تخصيص موظف واحد لكل شبك ففي أكثر من مره نجد الموظف قد دخل الى المديرية لانجاز مهمة او للصلاة او الحمام بحسب مايقوله زملاؤه الذين يكررون على المراجعين كلمة (هسه يجي ) ولا يمكن للمراجع ان يجتاز موظف الاستعلامات الذي يرجعه الى القاعة نفسها ما يزيد من أعداد المنتظرين للموظف المرتقب .. وقد تعرضت الى هذه الحالة اكثر من مره حتى استعنت في مراجعتي الاخيرة بصديق من موظفي التربية لأجتاز الاستعلامات وأتجه صوب الموظف لأجده يتجاذب الحديث مع زملائه في الشعبة . أرجو النظر في هذه القضية . هادي الموسوي

## قانون إيجار العقارات التجارية جائر

هذه الرسالة وصلتنا من المواطن يوسف يونس السبتي والتي يقول فيها : السادة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب و السادة الوزراء المعنوين ورئيس مجلس القضاء الأعلى المحترمون.. إن قانون إيجار العقارات التجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٦ الصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل قانون جائر يقطع الأرزاق ويعطي الحق للمؤجر بزيادة مبلغ الإيجار كيف ما يريد ومتى ما يريد.. فإذا كان بدل إيجار محل قدره (٥٠٠ ألف دينار) يطلب من المستأجر أضعاف قيمة الإيجار القديمة وان لم يدفع يقيم عليه دعوى ويخلي محله فوراً. أصحاب المحال التجارية والكسبة ومكاتب الشركات والأطباء والصيادلة والمعامل كافة وحتى الشقق المؤجرة على الشوارع يشملها هذا القانون وهذه شريحة تساوي نسبة كبيرة جدا من الشعب العراقي.. وفقوى القانون المذكور يقوم المؤجر في نهاية الشهر العاشر من كل سنة بإبناذ المستأجر بإخلاء المايجور في تاريخ ١١ من بداية السنة القادمة وبعدها يقيم عليه دعوى إخلاء وفي جلسة أو جلستين يحكم القضاء بالتخليه وإذا ميز المستأجر قرار الإخلاء يصدق بالتخليه بالإخلاء فوراً ،وهذا القانون جائر لا تقبل به عدالة السماء والإنسانية وكذلك يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع والمواد كافة. أرجو سيادتكم جديعا الأمر بإيقاف تنفيذ هذا القانون الجائر وتعديله بما يرضى الله والاحترام

المستدعي الإحاج يوسف يونس السبتي

## إلى وزارة التربية

حيث لم يكن هناك دراسة السادس الإعدادي ولكن في الوقت الحاضر احتسبت لنا هذه شهادة اعدادية بدلاً من الدبلوم بينما احتسبت سنوات ومحت بعدها لنا شهادة دبلوم ولنحسب فترة الستينات وهو ما اعتبرناه ظلماً كبيراً بحقنا حيث تم خفض رواتبنا حسب السلم الوظيفي ونحن على ابواب التقاعد في وقت استبشرنا خيراً بأن زمن الظلم قد ولى الى تحية طيبة.. نحن لفيف من خريجي معهد الفنون البيئية في فترة الستينات التي كانت مدة الدراسة فيها بعد الثالث متوسط ثلاث سنوات ومحت بعدها لنا شهادة الدبلوم ولنحسب الفنون البيئية وهي مساوية لشهادة دار المعلمات في حينها حيث تكون مدة الدراسة فيها بعد الثالث متوسط ثلاث سنوات وايضا تمنح لهم شهادة دبلوم في نفس الفترة(الستينات)

## عزيزنا المواطن

خصصت المدى هذه الزاوية من أجلك على أمل أن ترفدها بأرائك الحرة ومقترحاتك وشكاواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسالتكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورضين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير أملمين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني: Almadal12@yahoo.com

تمت معالجة المشكل الخدمي وبلدية المنصور بصدد انجاز جدول كميات لأعمال تأهيل شارع (٤١) وإنهاء المشكلات الخدمية هناك .. شاكرين تعاونكم.. مع التقدير

حكيم عبد الزهرة حسن مدير عام دائرة العلاقات والإعلام

### م / إجابة

تحية طيبة... نشرت جريدتكم بعدها (٢٢٠٢) الصادرة في ٢٧ / ٧ / ٢٠١١ موضوعاً بعنوان (هل من نهاية لمنظر رعاة الأغنام) نود توضيح ما جاء فيه: للأضرار البيئية والصحية الناجمة عن رعي الأغنام داخل المدن فقد أولت جميع الدوائر البلدية التابعة لأمانة بغداد هذا الموضوع أهمية استثنائية لغرض معالجته وآياتي ذلك من خلال إزالة التجاوزات العشوائية ووزراب الأغنام، إضافة للعديد من الإجراءات الأخرى. شاكرين تعاونكم.. مع التقدير

حكيم عبد الزهرة حسن مدير عام دائرة العلاقات والإعلام

### م / إجابة

تحية طيبة... نشرت جريدتكم بعدها (٢٢٠٠) الصادر في ٢٤ / ٧ / ٢٠١١ موضوعاً بعنوان (الكلاب السائبة تهدد منطقة الغزالية بالأمراض) نود توضيح ما جاء فيه: ثمة جهد مشترك تقوم به بلدية المنصور بالتعاون الجاد مع فرق وزارة الصحة لغرض التخلص من ظاهرة الكلاب السائبة لما لهذه الظاهرة من السلبية من انعكاسات خطيرة على صحة المواطن وبيئة بشكل عام شاكرين تعاونكم.. مع التقدير

حكيم عبد الزهرة حسن مدير عام دائرة العلاقات والإعلام

### م / إجابة

تحية طيبة... نشرت جريدتكم بعدها (٢١٩٥) الصادرة في ١٩ / ٧ / ٢٠١١ موضوعاً بعنوان (أهالي الداخلية ومشاكل متراكمة بدون حل) نود توضيح ما جاء فيه:

٤. تليغت الموما إليها بمضمون القرار واستلمت نسخة منه بتاريخ ٤ / ٥ / ٢٠١٠ يحق لها تقديم طلب اعتراض على القرار المذكور مشفوعاً بأدلة إثبات جديدة مدة أقصاها (٣٠)ثلاثون من تاريخ التبليغ. ٥. لم تتقدم بطلب الاعتراض ضمن المدة القانونية ٦. سوف تتخذ الإجراءات الأصولية بإصدار أمر إداري باعتبار إعادة تعيينها حسب قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل. وتستمر بوظيفتها وفقاً لذلك بدلاً من قانون إعادة المفضولين السياسيين أعلاه. وذلك استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٠ المبلغ إلينا بإععام الأمانة العامة لمجلس الوزراء - دائرة شؤون مجلس الوزراء العدد ش / ز / ١٠ / ١ / إعدام ١٤٨٢٩ في ٢٩ / ٤ / ٢٠١٠. ٢. أصدرت لجنة التحقق أعلاه قرارها المرقم ٢٠١٠ / ٦٩٦٥ / ٣ / ٢٩ في ٢٩ / ٢ / ٢٠١٠ يقضي عدم شمولها بأحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وتعليماته النافذة.

طارق اصجان كرم مدير عام الدائرة الإدارية